انتخاب محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية:

الابعاد الدولية والاقليمية

جاءت نتيجة انتخابات الرئاسة الايرانية في 23 ايار الماضي بفوز محمد خاتمي باكثر من 69% من الاصوات مفاجأة للاوساط الاقليمية والدولية وخاصة الامريكية، الامر الذي يعكس مدى خطأ القراءة الغربية للحالة الايرانية، ومايترتب عليها من سياسات فاشلة.

فالادارة الامريكية برئاسة كلينتون وجدت من الاسهل لها رفض التعامل مع ايران على ان تدخل في حوار -بناء او انتقادي معها- معتبرة الحالة الايرانية ميؤس منها، وبالتالي علاجها في عزلها وانهاكها اقتصاديا، ومن هنا جاء مفهوم الاحتواء المزدوج ليعزل كل من العراق وايران.

لقد جاء هذا الموقف على خلفية التجربة الامريكية للتعامل السري مع طهران عام 1986 بما عرف بـ (ايران كونترا غيت)، اضافة الى ثقل اللوبي الصهيوني النافذ في الكونغرس الذي كان وراء اقراره لعدد من العقوبات الاقتصادية على ايران، واخرها قانون عام 1996 الذي يعرض حتى الشركات الاجنبية للعقوبات في حال استثمارها مايزيد عن 40 مليون دولار في مجال النفط او الغاز في ايران.

ظاهرة انتخاب خاتمي

قد يكون في انتخاب خاتمي نهاية لمرحلة ايران الثورة، وتكريس لعهد ايران المؤسسات وحكم القانون، وبذلك تنتقل ايران من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية.

بادر خاتمي بالاعلان عن استعداد بلاده للانفتاح والحوار مع الجميع، سعيا وراء علاقات حسن جوار، وكأنه بذلك يعلن نهاية مرحلة تصدير الثورة لصالح بناء الدولة العصرية. ان قيام النموذج الدستوري الذي يستمد شرعيته من رضا الناس فيه تعزيز لمكانة ايران الاقليمية والدولية اكثر من فوهة كاتم الصوت وصواريخ الكاتيوشا.

كما ان تلك الشرعية هي التي فرضت نفسها على مجلس الشورى الايراني في تصديقه على كامل الاسماء المرشحة لوزارته رغم ليبرالية بعضها.

فقد كان انتخاب خاتمي استجابة لحاجة ايران للاصلاح الداخلي بالدرجة الاولى. فالتضخم الى جانب البطالة هما مصدر القلق الاقتصادي الرئسي للايرانيين، وقال خاتمي، الذي ادى اليمن الدستورية في الرابع من اب الماضي، بانه سيتحرك بسرعة لمعالجة مشكلات الاقتصاد الايراني، حيث ان زيادة الاسعار في ايران جعلتها اليوم في المرتبة 35

من بين اكثر الدول غلاءً بعد ان كانت منذ اعوام قريبة ثاني ارخص دولة في العالم وفقا لمسح اجرته مؤسسة كوربوريت ريسورسز غروب السويسرية. وباتت ايران اليوم اكبر مستورد للحبوب حيث يتعين عليها استيراد اكثر من نصف احتياجاتها الغذائية بالمقارنة مع نسبة 11% فقط عام 1977، كما يثقل كاهل ايران ديون خارجية تزيد عن 30 مليار دولار، يصعب جدولتها بدون تعاون اوروبا والولايات المتحدة.

ان قوة خاتمي لاتكمن في مكانته الدينية فحسب -فهو ابن زعيم ديني من منطقة وسط ايران- بل في كونه توليفة تجمع بين الرائد الاسلامي الذي نفاه الشاه عام 1964، وبين المفكر المعاصر حامل شهادات الفلسفة والتربية من جامعات عصرية، اضافة الى درايته باللغات الانكليزية والالمانية والعربية وخبرته كرجل دولة.

ان امام خاتمي فرصة لتوظيف هذا الانعطاف الشعبي لمشروع بناء الدولة العصرية، بما جعل البعض يتحدث عن بداية الجمهورية الثالثة في ايران، بعد عهد الامام الخميني وفيما بعد الزعامة المشتركة للخامنئي ورفسنجاني.

وما يميز رئاسة خاتمي ان سلطته هي اكثر من سابقيه ممن انتخبوا للرئاسة في ظروف مثيرة للتساؤلات مع افتقارهم للقاعدة الشعبية. كما ان المؤسسات الثورية التي سبق وان حدت من تحرك الرؤساء السابقين هي اضعف من السابق، وتصدي خاتمي لملاحقة العناصر المتطرفة التي اعتدت على جريدة "ايران الغد" دليل على ذلك.

هذا وقد جاء خاتمي بفريق عمل وزاري متميز بالاعتدال مع اعتماد الكفاءات والقدرات الشخصية، فثمانية من الوزراء يحملون الدكتوراه في مجال تخصص وزاراتهم، وخمسة اخرون يحملون شهادات هندسة في الحقول المعنية. وجاء تمثيل رجال الدين بوزارتين فقط: الداخلية والاستخبارات. اضافة الى استلام الادميرال علي شمخاني، ذو الاصول العربية وزارة الدفاع، وبتعينه الدكتورة معصومة ابتكار نائبة له لشؤون البيئة اصبحت اول امرأة تتبوأ منصب نائب للرئيس.

فرص تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة

رغم ان العقوبات الاقتصادية الامريكية ليست وراء التغيير السياسي في ايران، الا ان طهران بحاجة لتحسين علاقاتها مع اوروبا وامريكا لاعتبارات اقتصادية اولا.

ويمثل انتخاب خاتمي فرصة للمراجعة من قبل الطرفين الايراني والامريكي، باتجاه عودة الحوار بين البلدين اولا. فحتى قبل انتخاب خاتمي كانت هناك اصوات امريكية تدعو لمثل هذه المراجعة (انظر تقرير برجينسكي، سكوكرفت، ميرفي المنشور في الفورين افيريز، حول الاحتواء التمايزي). وبعد الاعلان عن انتخاب خاتمي كتب ريتشارد ميرفي (هيراليد تربيون، 22/7/1997) يدعو صراحة لتغيير في السياسة الامريكية لصالح الحوار مع طهران، كما اعد فريق عمل برئاسة وزير الخارجية الاسبق هنري كسينجر ضم شخصيات بارزة بينها وزيرا الخارجية السابقان جيمس بيكر

وسايروس فانس، تقريرا نصح بمراجعة سياسة واشنطن تجاه ايران لصالح الحوار. واعتبرت "الايكونومست" البريطانية، "تنصيب الرئيس محمدخاتمي. . يتيح فرصة امام الغرب لاعادة النظر في سياساته تجاه بلد هام.."

تتمحور معارضة واشنطن لطهران بالنقاط التالية:

-اتهام ايران برعاية الارهاب

-دعم حالة عدم الاستقرار لانظمة حليفة للغرب وامريكا تحديدا

-معارضة ايران لعملية السلام العربية الاسرائيلية

تطوير ايران لاسلحة الدمار الشامل، وبالذات السلاح النووي

ومن اجل تغييرهذه السياسات اعتمدت واشنطن سياسة العزل والعقوبات ولكن دون نجاح. ولكن انتخاب خاتمي المفاجىء اتاح فرصة لواشنطن لاعادة النظر في تلك السياسة، فقد اعرب جيمس روبين، المتحدث باسم الخارجية الامريكية، (21/8/97) تعليقا على انتخاب خاتمي، عن امله في فتح القيادة الايرانية لصفحة جديدة تمكن الامريكيين والايرانيين من مواصلة الحوار.

كما بادرت ايران بارسال اشارات ايجابية، فعلى صعيد الارهاب اعلن وزير الخارجية الايراني الجديد، كمال خرازي (ايران نيوز 26/8/97) ان بلاده مستعدة للعمل مع الدول الاخرى لمكافحة الارهاب بكل اشكاله، بعد ان كان الزعماء الايرانيون يرفضون حتى الان ادراج الارهاب كقضية اساسية متهمين واشنطن بشن حملة دعائية ضد ايران.

اما بشأن التسلح النووي الايراني فهناك اطراف امريكية لاترى من المفيد محاولة معاقبة ايران لجعلها ان تتخلى عن برنامجها النووي، بل تدعو لأجراء مقايضة من نوع ما، يقبل الغرب من خلالها وجود برنامج نووي للاغراض المدنية مقابل مراقبة اكثر صرامة على ذلك البرنامج، كما حصل مع كوريا الشمالية، خاصة وان ايران طرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية. وقد يكون في اعلان طهران عن توقفها عن بناء ثلاثة من اربعة مشاريع نووية بادرة حسنة، رغم ان التوقف يعود لاسباب مالية وليس سياسية.

اما على صعيد مسيرة السلام العربية الاسرائيلية فان الرئيس خاتمي، يعتبر اول رئيس ايراني لاينادي "بازالة" اسرائيل، كما انه ظل حريصا على عدم ذكر الدولة اليهودية الا عند الضرورة فقط، والاهم من ذلك انه ذكر بوضوح ان الامر متروك للعرب لتقدير طبيعة علاقاتهم مع اسرائيل، وان ايران لاتريد ان تكون "عربية اكثر من العرب". بهذا المعنى يصبح الثقل الايراني مكملا وليس بديلا للجهد العربي، والسوري تحديدا، ومادامت سوريا اعتبرت

السلام خيارها الاستراتيجي فان الفرصة متاحة لسوريا والعرب عموما لتوظيف الثقل الايراني لصالح تسوية عادلة ودائمة.

فبعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، لم تعد هناك قوة عربية لها ثقل حقيقي قادرة على دعم سورية، خاصة وان كافة دول الجوار العربية خرجت من حلبة الصراع مع اسرائيل بتوقيعها اتفاقات منفردة.

ان ايران ، الدولة الاقليمية غير العربية، باتت القوة الوحيدة القادرة على المساعدة لضمان كفة التعادل بين سوريا واسرائيل، وتملك ايران من الاوراق في لبنان وغيرها لمقايضة اسرائيل لصالح سلام متكافىء مع سوريا. وبربط قضية "الارهاب" و "التسلح النووي" بعملية السلام العادل بين العرب واسرائيل تصبح ايران طرفا حاسما في تحقيق السلام.

فاسرائيل اليوم، كما صرح السفير الاسرائيلي في واشنطن (13/8/1997)، تعتبر ايران الخطر الاكبر على اسرائيل على الامد البعيد، وليس مطلوبا لتحييد ايران سوى استجابة اسرائيل لمقتضيات السلام العادل بينها وبين الفلسطينين والسوريين بالذات، وقد يكون هذا وراء مبادرة اسرائيل بوقف البث الاذاعي والتلفزيوني المعادي لايران مع تقليص دعايتها المعادية لطهران بصفة عامة.

اما اتهام امريكا لايران باثارة الاضطرابات في دول صديقة فسيبقى قائما، الى ان تنجلي التحقيقات الخاصة بتفجير قاعدة الخبر الامريكية في حزيران 1996. ان ثبوت براءة ساحة ايران ستشكل دفعة لصالح مد الجسور بين البلدين والعكس صحيح.

ان اصرار واشنطن على عزل ايران عن النظام الاقليمي للخليج هو استفزاز من حق ايران ان تعتبره تهديدا لمصالحها. المطلوب مراجعة امريكية تسمح بدور ايراني يتناسب مع مكانتها في المنطقة بما يحولها الى شريك اقليمي الامر الذي يجعل من تخفيف الوجود العسكري الامريكي امرا ممكنا، الذي بدوره سوف يزيل احد عوامل التوتر الداخلي في عدد من الدول الخليجية العربية.

ان تصريحات وزير الخارجية الايراني الجديد كمال خرازي، بان من اولوليات حكومته "فتح صفحة جديدة مع دول الجوار . . وان الحكومة الجديدة مستعدة لاجراء محادثات مع الدول الاخرى لازالة سوء الفهم القائم ولبناء الثقة وازلة التوتر ودعم السلام والاستقرار في المنطقة"، يفتح الباب واسعا لايجاد تسوية لمشكلة الجزر الثلاث المتنازع عليها بين ايران والامارات، كما ان مبادرة البحرين بالترحيب بالرئيس الجديد خطوة ايجابية لاستعادة الثقة بين البلدين.

ان لايران دور يتعدى الخليج والشرق الاوسط الى اسيا الوسطى، ففي تاجكستان لعبت ايران دورا حاسما في التوسط بين الاطراف المتقاتلة لتوقيع اتفاق سلام في ايار الماضي جعل منها الطرف الضامن للاتفاق. وقبل ذلك

امتنعت ايران عن استغلال حالة الثورة في الشيشان لصالح حكم اسلامي، بل سعت لوقف النار وتسوية الخلاف مع موسكو سلميا، كما لم تنحاز ايران لصالح اذربيجان الاسلامية في صراعها مع ارمينيا، بل كانت وسيطا للسلام بينهما. ان هذا السلوك المسؤول هو الذي عزز مكانة ايران في اسيا الوسطى كعامل استقرار يصعب تجاهله.

ان الموقع الجغرافي والاستراتيجي لايران لايسمح باستبعادها عن اية ترتيبات اقليمية تتعلق بالامن والتطور الاقتصادي لدول البحر الاسود والخليج، وما موافقة واشنطن، على مضض، على مرور خط انابيب الغاز من تركمانتسان عبر شمال ايران الى تركيا الا اعترافا بحقيقة جغرافية.

ان الامريكيين، (كما ذكر روبرت فيسك، "الاندبندت" 22/8/1997) الذين يزورون ايران حاليا، سيجدون انفسهم امام تناقضات: نظام سياسي منتخب، وقد يكون الاكثر ديمقراطية في الشرق الاوسط، نساء يجبرن على لبس الشادور، لكن بامكانهم قيادة السيارة واستلام مناصب هامة في الدولة الى جانب الرجال، ويملكن حق الانتخاب، وهي اشياء تحرم منها المرأة في دول شرق اوسطية تعبر صديقة للولايات المتحدة مثل السعودية.

فرص تعايش بغداد مع العهد الايراني الجديد

جاءت ردة فعل بغداد على لسان الرئيس العراقي في خطابه بذكرى وقف اطلاق النار بين البلدين، حادة وسلبية، معتبرا خاتمي مجرد رئيس جديد لـ"عدوانية ايرانية . . مبرقعة بشعارات دينية"، وان تصرفات ايران لايمكن تفسيرها غير القول "انها حصلت لان من قام بها يكره العرب، بل ويحقد عليهم" . . وان تشيع ايران "تحول من مجرد مذهب في الاجتهاد الديني، الى حالة متراكمة، لتكون، او لتبدو وكأنها دين بذاتها". . و "ان اولئك المسؤولين، واتباعهم في ايران . . ليسوا من شيعة علي. . وان اساءة اولئك للتشيع . . بمستوى اساءتهم للاسلام والعروبة المؤمنة"، ويدعو ايران الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما يطالبها باطلاق سراح الاسرى العراقيين، واعادة الطائرات العراقية، ليختم خطابه بقوله: "وكل خطوة تأتي من ايران على هذا الاساس سنقابلها بخطوتين متوزانتين".

لم يكن خطاب صدام حسين موجهاً للعراقيين، بقدر ما كان يخاطب العرب وبالذات دول الخليج والولايات المتحدة. فجاء الخطاب مكرسا لهاجس العداء القومي الدائم، ومحرضا ضد "التشيع" الايراني كردة وبدعة، واخيرا مذكرا دول الخليج (وامريكا) بفضله في التصدي لايران حيث يقول: "لقد كانت القادسية الثانية . . حالة انقاذ لكم".

ان نهج خاتمي الديمقراطي والداعي للسلام وحسن الجوار والمستعد للحوار بشأن الارهاب والسلاح النووي والسلام العربي الاسرائيلي، يسقط من نظام بغداد ورقة "الخطر الايراني"، وبالتالي حاجة الاخرين اليه.

ان حالة التناقض بين دول الجوار هي الرئة التي يتنفس منها نظام بغداد، والتي تجعل من استعداده للمغامرة العسكرية رصيدا سياسيا.

كما ان تكريس الممارسة الديمقراطية في ايران وبناء الدولة العصرية لايقل تهديدا لنظام بغداد المنغلق والمستبد. فأيران كانت مصدر الهام للعراقيين عندما قامت فيها الحركة الدستورية عام 1905 مما اثرت في الكثير من الزعامات الدينية العراقية التي لعبت فيما بعد دورا كبيرا في ثورة العشرين من اجل الاستقلال، كما ان زعامة الدكتور مصدق وتأميمه للنفط اصبحت نموذجا للحركة الوطنية العراقية في مطلع الخمسينات التي قادت، فيما بعد، التغيير في عام 1958.

ان تخويف نظام بغداد للخليج بشيعية ايران لايسقطها الا ديمقراطية خاتمي. ان اسلامية ايران قد تكون ضرورة لوحدة البلاد التي تضم اقوام ومذاهب مختلفة لايجمعها غالبيتها العظمى الا الاسلام، ولكن الديمقراطية هي الكفيلة بتعايش هذه القوميات والمذاهب.

ومن هنا صعوبة المهمة الملقاة على الرئس الايراني الجديد فاضافة الى الضغوط الخارجية هناك اطراف ومراكز قوى محلية قد تجد في التحول الخاتمي تهديدا لمصالحها.

ان ايران القدوة وليس ايران الثورة السبيل الى نهضة ايران واستقرار المنطقة.

(الملف العراقي، العدد 69 - ايلول 1997)

❋ ❋ ❋